الباب الثالث

مسرح الجريمة

٢٩- أساسيات عن العمل الشرطى فى مسرح الجريمة[١] :

من الأهمية بمكان - للتوصل إلى الجانى - عدم صدور أية أخطاء عن ضابط الشرطة الذى ينتقل فور البلاغ إلى مسرح الجريمة ، سواء أكانت تلك الأخطاء من فعله أو نتيجة اهماله وعدم احتياطه . ومن ثم يجب على أول ضابط يتصادف انتقاله إلى مسرح الجريمة أن يبذل قصارى جهده فى عدم ازالة - أو حتى مجرد تحريك - أية آثار قد تنتهى بتأكيد الاتهام قبل شخص معين أو أن يضيف ولو عفوا - شيئا قد يضلل المحقق .

لكن رب قائل يقول إن الاجراءات التى قد يباشرها أول ضابط ينتقل إلى مسرح الجريمة من السهولة واليسر بمكان كبير وأنها لاتخرج عن الواجبات الشرطية الروتينية المتعارف عليها [٢] إلا أن التجربة العملية الواقعية من خلال البحث والتحرى فى الحوادث المختلفة تؤكد خطأ هذا القول .

---

(١) مسرح الجريمة هو المكان الذى تنبثق منه كافة الأدلة ، فهو المكان الذى يعطى ضابط الشرطة شرارة البدء فى البحث عن الجانى ويكشف النقاب عن الأدلة المؤيدة للاتهام ، وفى الجملة يقود كل اخصائى «ضابط المعمل الجنائى ، الطبيب الشرعى ، ضابط التحقيق ، وكيل النيابة ... إلخ» ، ومن ثم فهو المكان الذى يصلح لاعادة بناء الجريمة أى المكان الذى يمكن فيه تمثيل أحداثها كما وقعت .

(٢) الاخطاء التى ترتكب فى حراسة مكان الجريمة أخطاء لايمكن تصحيحها بحال فنجاح التحقيق انما يعتمد اعتمادا كليا على الاجراءات الوقائية الأولية التى يتخذها أى ضابط ينتقل إلى مسرح الجريمة .

- ثمة اصطلاح هو «ضابط مسرح الجريمة» وهذا نعنى به أن بعض الدول المتقدمة كانجلترا مثلا يخصصون ضابطا يطلقون عليه ضابط مسرح الجريمة أو ضابط العمليات ، ومهمته فى الواقع تنحصر فى التواجد فى مسرح الجريمة بصفة مستديمة طوال فترة احتياج المحقق إلى مسرح الجريمة لاستكمال تحقيقه ، وفى هذه الحالة تنحصر مهمة الضابط فى المحافظة على مكان الحادث وتسهيل مأمورية الخبراء والمحققين فى أداء عملهم وبعد الفراغ من ذلك تنتقل مهمة الضابط إلى تسهيل طلبات المحققين واحضار الشهود ويطلق عليه حينئذ «ضابط العمليات» . =

ولذلك فنحن نقرر أنه يجب على الضابط أولا ألا يقترب من مسرح الجريمة فى تعجل ، بل يجب أن يكون على العكس فى أناة وصبر ، وأن يتوقع دائما ما هو أسوأ فيتخذ من أثر ذلك احتياطات أكبر مما تقتضيه الظروف والا يتعلق فكره برأى معين بالنسبة للجريمة ويسعى إلى إثباته إذ قد يؤدى إلى اتيان بعض التحركات غير الصحيحة والتى قد يثبت ضررها فيما بعد .

حقيقة أنه كثيرا ما يواجه ضابط الشرطة ظروفا صعبة ومشكلات معقدة تضطره وتجبره وبالتالى تختبر قدرته على القيام بتحليل عاجل لوضع من الأوضاع لذلك - كما شبق الاشارة - عليه أن يتوقع ما هو أسوأ وأن يتخذ احتياطات أمن عاجلة لا أن يباشر أدناها وبالتالى يتجنب أشد الأخطاء خطورة [١] .

٣٠- *أهمية تسجيل الوقت :*

تدوين ثمة ملاحظات عن الوقت من المسائل الهامة التى تتبدى قيمتها لاسيما عند فحص أقوال المتهم عن تحركاته ، لذلك يجب على الضابط الذى يسبق إلى مسرح الجريمة تدوين الأوقات التى يرى أهميتها : كوقت ارتكاب الجريمة ، ووقت أول استدعاء له ، ووقت وصوله إلى مكان الحادث .

= - مهمة ضابط مسرح الجريمة فى الولايات المتحدة تختلف عن مهمة ضابط العمليات فى انجلترا - حيث الأول على العكس يقوم برفع الاثار المادية والعناية بها وتصوير محل الحادث واجراء الرسم الهندسى وكافة الأعمال الفنية المطلوبة فى محل الحادث - وهذا الضابط يكون تابعا للقسم أو المركز الذى وقع فيه الحادث .

- لايوجد فى مصر نظام ضابط مسرح الجريمة ولكن يعرف فقط نظام الخبير المتخصص الذى ينتقل إلى مسرح الجريمة - وهو يتبع إدارة المعمل الجنائى ويخضع فى عمله لضابط المعمل الجنائى الذى يعد المسئول الأول عن تشغيل بقية الخبراء معه .

(١) لاشك أن وضع ضوابط دقيقة محددة من الأمور المتعذرة ، وإنما يمكن وضع بعض المعالم على الطريق والتى يمكن أن يسترشد بها الضابط وهى معالم تصلح للتطبيق فى جرائم القتل وغيرها من الجرائم الخطيرة وإن كانت بالطبع تصلح من باب أولى للتطبيق فى الجرائم الاقل خطرا .

وعلى الضابط عند دخول مسرح الجريمة ملاحظة الجزئيات قبل العموميات ، خاصة ما كان منها سريع الزوال : وان يتبع ذلك بتدوين ملاحظاته أولا بأول : من ذلك ما يأتى :

أ- **الأبواب** : هل هى - موصدة أو مفتوحة أو مردودة ؟ ... إلخ .

ب- **النوافذ** : هل كانت المزاليج مثبتة ، أم مفتوحة أو مغلقة ؟ ..إلخ .

جـ- **الستائر** : هل كانت مسدلة أم لا ؟ ... إلخ .

د- **الروائح** : ماهى الرائحة المميزة للمكان هل هى غاز أو دخان حريق ، أم نتيجة اشعال سيجارة أو سيجار أو عطور أو غير ذلك ؟ ... إلخ .

وعلى الضابط أن يقدر احتمال وجود بصمات أصابع على أى شىء فى مسرح الجريمة ، ومن ثم يجب عليه عدم المساس به ، ففى كثير من الحوادث وضح أن الضابط الذى سبق إلى مكان الحادث طاف به وترك بصمات أصابعه على كثير من الأشياء .

ولا يجوز للضابط استعمال دورة المياه ، أو فتح الصنابير أو استعمال المناشف التى عساها توجد فى مسرح الجريمة ، خشية أن يكون الجانى قد استعمل هذه الدورة أو تلك المناشف لازالة ما فيها من آثار مثل دماء المجنى عليه وتسربها إلى مصفاة البالوعة مما يساعد على كشف النقاب عن تلك الجريمة وبالتالى دفع عجلة التحقيق قدما بسرعة كبيرة .

٣١- *اسعاف الشخص المصاب* :

إذا تصادف وجود مصاب فى مكان الحادث وجب اسعافه على الفور - ولو أدى ذلك إلى اغفال بعض الأدلة - إذ أن انقاذ حياة الإنسان يجب أن تكون فى المقام الأول دائما وأبدا .

أما إذا كان اسعاف المصاب ليس عاجلا فعلى الضابط تعيين مكان المجنى عليه برسم كروكى بسيط ، أو برسم الخطوط حوله على الأرض ، مع ملاحظة وضعه من حيث كونه راقدا أو جالسا وحالة ثيابه ، إلى غير ذلك ... إلخ .

وعلى الضابط حال وصول رجل الإسعاف إلى مكان الحادث ارشاده إلى الطريق الواجب عليه اتباعه - دون تدخل فى عمله - منعا من حدوث أى تبديل أو تغيير فى وضع الأشياء فى مسرح الجريمة . وياحبذا إذا ما كلف أحد الضباط بمصاحبة المجنى عليه حال نقله فى عربة الاسعاف ، فقد يسمع الضابط اليقظ كلمات تشير إلى أدلة الاتهام - قد تكون هى مفتاح القضية كلها .

أما إذا كانت الاصابة خطيرة مما ترتب عليه وفاة المجنى عليه ، وكان الضابط قادرا على تمييز علامات الموت كالتيبس ، أو التعفن فالقاعدة هى عدم لمس الجثة أو رفعها من مكانها إلا بعد اجراء فحص مفصل لها - إذ لايصح أن يقف الميت عقبة فى طريق التحقيق .

أما إذا كانت علامات الموت غير ظاهرة فعلى الضابط أن يسرع الخطى نحو انقاذ حياة الشخص بشرط ألا يحدث أى هرج أو مرج فى مكان الحادث .

٣٢- *ثياب المجنى عليه :*

على الضابط وضع الترتيبات اللازمة لنزع ثياب المجنى عليه نزعا صحيحا والاحتفاظ بها ، فكثيرا ما يحدث حين يجرى الاتصال بالمستشفى أو بالمشرحة للحصول على ثياب المجنى عليه ، أن تكون تلك الثياب قد عثت وتحولت إلى رماد ، أو تلبدت وأضحت كتلة متماسكة لافائدة منها فى جمع الأدلة عن الجريمة .

وعلى الضابط أن يدون ملاحظاته عن حالة ثياب القتيل وآثار الدم التى عساها تكون عالقة بها ، فقد تصبح آثار الدماء بالغة الأهمية فى الاجابة عن التساؤل عما إذا كانت الجثة قد حركت من مكانها ، كذلك قد يسيل الدم أثناء تحريك الجثة ، ومن ثم يثور التساؤل عن الطريقة التى سال بها هذا الدم الثانوى ومكان حدوثه .

٣٣- الذخيرة والأسلحة النارية :

على الضابط أن يركز على احتمال وجود أدلة قوية على أغلفة الطلقات والأسلحة ، وإذا كان هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن هناك ثمة بصمات أصابع على السلاح الموجود فى مسرح الجريمة فى العراء فى جو بارد ، فلا يجوز نقله إلى غرفة ساخنة خشية أن تزيل الحرارة هذا الدليل . وعند رفع المسدسات أو الطبنجات لايصح ادخال عصا فى ماسورة لرفعها فقد يتلف ذلك ما قد يكون عالقا بالماسورة من تراب أو دم أو ذرات نسيج ، إذ الأصح هو رفع السلاح عن طريق امساكه باصبعين سطح المقبض الذى لايمكن أن تنطبع عليه بصمات أصابع - كما سنرى فيما بعد .

ويجب عمل رسم كروكى للسلاح على الأرض قبل رفعه فقد تكون هناك علامات على الأرض تحت قطعة السلاح تدل على أن البندقية سقطت من يد المنتحر ، وقد يدل وضع الرصاصات على اتجاه الطلقة ، كما تدل فى حالات كثيرة على وضع الجانى ، كذلك يجب تدوين الملاحظات عن وضع الزناد وصمامات الأمان فى السلاح ... إلخ .

٣٤- وصف مسرح الجريمة وضرورة تدوين الملاحظات :

لامراء أن الملاحظات التى تدون عن مسرح الجريمة يجب سلسلتها تبعا لترتيب مختلف مراحل التفتيش ، دون استعمال العبارات الغامضة كعبارة «بالقرب من كذا - أو إلى يسار كذا» .

إذ يجب على الضابط اختيار بعض النقط الثابتة التى تنسب إليها اتجاهات البوصلة والمقاييس الدقيقة [١] .

---

(١) قد يستلزم الأمر مقياسين أو أكثر لتحديد الشىء كأن يقال «الحائط الجنوبى على بعد ١٢ بوصة شرقى النافذة ، ٣٥ بوصة من السقف» .

وتلك الملاحظات التى تتولد عن مسرح الجريمة لايجوز استبعادها ، بل على العكس يجب ايداعها ملف القضية - فى صورة تقرير - بعد كتابة التقرير أو المحضر النهائى . بحيث يتم وصف مسرح الجريمة ابتداء من الخارج إلى الداخل ، أى وصف المكان من الخارج ، ثم المسرح الرئيسى ، ثم الأوصاف التفصيلية .

ولعل أهم عناصر محاضر التفتيش فى جريمة قتل مثلا تنحصر فى :

١- ساعة ابلاغ الشرطة عن الحادث وتاريخه .

٢- اسم مصدر الأمر بتفتيش مسرح الجريمة ، واسم من تولاه .

٣- وصف موجز للجريمة أو الحادث الذى أدى إلى التحقيق .

٤- لحظة بدء وانتهاء التحقيق .

٥- أسماء من تواجد بمسرح الجريمة لحظة بدء التحقيق .

٦- حالة الظروف الجوية ، وحالة الاضاءة ..

٧- موقع مسرح الجريمة من حيث البيئة أو الحى بالنسبة لبيئة كبرى كالطرق أو الأنهار وحالته من حيث :

أ- من الخارج : وصف المنطقة زراعية ، ريفية ، حضرية ... إلخ .

ب- من الداخل : وصف البيت من حيث عدد غرفه ونوافذه ... إلخ .

٨- وصف الجثة وما وجد فى مسرح الجريمة بالتفصيل .

٩- رأى المحقق مع الاشارة إلى الظروف والأدلة والقرائن التى تؤيد الاتهام وبالتالى تندرج ضمن أسباب ارتكاب الجريمة [١] .

---

(١) ثار الجدل حول ما إذا كان على المحقق ابداء رأيه فى المحضر ، فهناك قاعدة قديمة ترى أن للمحقق أن يكون رأيا لنفسه لكن ليس له أن يدونه فى المحضر - ونحن نرى على العكس أنه يجب على المحقق ابداء رأيه صراحة على اعتبار أن ذلك يعد عونا كبيرا لمن يطلع على المحضر فيما بعد كما وأنه يحول دون اغفال الضابط لكل نقطة هامة على اعتبار أنه لابد أن ينتهى إلى نتيجة ما من المقدمات التى توصل إليها .

١٠- نتائج البحث عن بصمات الأصابع ، وكافة الأدلة والأشياء التى وجدت .
١١- الاجراءات التى اتخذت بالنسبة للجثة بحيث ينهى الضابط الذى قام باجراء التفتيش محضره باعتماده وتوقيعه .

٣٥- مسرح الجريمة والرسم الكروكى :

جرى الرأى الشائع على أن المقصود من اجراء رسم كروكى لمسرح الجريمة هو عمل مجرد تخطيط تقريبى له ولكن الحقيقة خلاف ذلك إذ يلزم اجراء رسم كروكى شرطى بمقاييس معينة وبدقة تامة مع الاشارة إلى أساس المقاييس .

وقد أثبتت التجربة أن أنسب مقياس للرسم هو ١ : ٥٠ ، ولا مانع من استعمال مقاييس أخرى ، بشرط ألا تكون صغيرة وما يتبع ذلك من عدم وضوحها ، أمارسم المساحات الكبيرة كالرسوم التى تبين خط سير الجانى من وإلى مسرح الجريمة فيمكن عملها بمقياس ١ : ١٠٠٠ . ويجب أن تكون المقاييس بالغة الدقة فى مسرح الجريمة ، والطريقة المعتادة هى عمل كروكى تذكر عليه الأبعاد ثم تنقل هذه الأبعاد فيما بعد إلى الرسم النهائى مع ملاحظة عدم استبعاد الكروكى بل يجب ايداعه ملف القضية .

وفى الرسم النهائى لا حاجة لذكر شىء إلا تحديد الغرف أو أسماء الشوارع ، أما بقية البيانات فتكون على شكل أرقام تشير إلى تفاصيل المحضر ، وفى رسم الحجرة الواحدة لا مانع من كتابة تعريف بالأشياء المختلفة على طول الهوامش مع خطوط منها تبين تلك الأشياء ، على أن هذه الخطوط يجب أن تكون بلون مغاير حتى لاتختلط التفاصيل الفعلية بعضها ببعض ، وأن يوضع على الرسم التاريخ الذى أخذت فيه المقاييس وتوقيع الضابط الذى حرره . ويمكن التعريف بالصور الفوتوغرافية التى تلتقط فى مسرح الجريمة بواسطة دوائر صغيرة بأسهم تشير فى اتجاه الكاميرا [١] .

---

(١) تنفيذ رسم نموذجى لا يتطلب إلا قدرا قليلا من المهارة فى الهندسة ، ومن ثم إذا لم تتوافر تلك المهارة فى ضابط الشرطة فنحن نرى أنه يجوز أن يعهد بذلك إلى رسام بحيث يتم إعداده تحت اشرافه .

٣٦- مسرح الجريمة والتصوير الفوتوغرافى :

من المتفق عليه ضرورة التقاط صور فوتوغرافية قبل اجراء أى فحص تفصيلى لمسرح الجريمة ، بحيث توضح الصور الشكل العام لمكان الحادث . وخط سير المجرم إليه ومنه .

كذلك يجب التقاط بعض الصور التفصيلية للاصابات التى عساها تكون قد لحقت بالجسم ، أو بقع الدم أو السلاح .

وبصفة عامة التقاط الصور الفوتوغرافية بحيث يمكن تعاقبها فى تتابع منطقى طبقا لما يلى :

١- منظر عام للمكان المحيط بمسرح الجريمة «لامكان معرفة الطريق الذى سلكه الجانى للوصول إلى المنزل الذى وقع به الحادث مثلا» .

٢- المنظر الخارجى للمنزل «مسرح الجريمة وطريق الهجوم» .

٣- الحجرة محل الحادث بحيث يتم التقاط عدة صور توضح الاتجاهات المختلفة بما فى ذلك صور الجثة - ويمكن أخذ صور أيضا لبعض الحجرات الأخرى الكائنة بذات المنزل - وبصفة عامة منظر شامل للمنزل .

٤- بعض المناظر عن قرب للجثة .

٥- مناظر تفصيلية للاصابات التى بالجثة .

٦- صور تفصيلية لبقع الدم .

٧- منظر تفصيلى يبين الآلة المستعملة «البندقية ، الفأس ... إلخ» .

٨- منظر تفصيلى للآثار التى خلفتها أدوات الجريمة .

٩- منظر خارجى للمنزل يتضح منه طريق هروب الجانى . ويجب ان تصور جثة القتيل من عدة جهات مختلفة ، كما يجب أخذ لقطة لها مباشرة من أعلى ، فإذا لم تسمح الأحوال بهذه اللقطة يمكن أخذ صورتين أو أكثر من أعلى ، تبين احداهما الرأس والصور الأخرى الجذع والساقين - وعلى ضابط الشرطة المتواجد فى مسرح الجريمة

لالتقاط الصور بنفسه ، والا وجب قيام ضابط متخصص أو مصور محترف بعمله تحت اشراف الضابط المحقق [١] . ويجب التقاط المنظر الواحد مرتين خشية أن يلحق أحد الصورتين خطأ غير ملحوظ ومن ثم فمن الأفضل التقاط الصورة الثانية على سبيل الاحتياط [٢] . ومن الأفضل استعمال الصور الملونة فى توضيح مسرح الجريمة، إذ لا مراء أن الصور الملونة تبين فى حالات كثيرة معالم مسرح الجريمة بحالة أوفى وأكثر واقعية - من صور الأبيض والأسود - لذلك يجب على إدارات البحث الجنائى أولا استعمال الصور الملونة لا سيما بعد التقدم الفنى فى الأفلام الملونة ، وبالتالى أن يلم ضابط الشرطة بفنون التصوير الملون - على أن يدون كافة الملاحظات المتعلقة باللقطات المختلفة كوقت ومكان التقاطها [٣] . وان يتم تصوير آثار الاطارات الكاوتشوك على الأرض أولا كما توجد ، ثم يعاد التصوير بعد نثر المسحوق المناسب «رصاص أحمر على الجليد ، وثلج أو تراب خفيف على التربة الخفيفة ، دون نثر جص جاف» على تلك الآثار . بحيث يتم أخذ الصور بالكاميرا وهى فى مستوى العين ، ومن جهات مختلفة ، ومن وضع أعلى ما يمكن إذا تيسر، حتى تشمل المنطقة كلها [٤] .

---

(١) يجدر الإشارة أن الصور لايتثنى التقاطها فى تتابع ثابت منظم طبقا لما أشرنا إليه ومن ثم فالمعتاد أن صور المسرح الرئيسى تؤخذ أولا وهكذا فى الصور الخارجية .

(٢) جرى العمل فى جمهورية مصر العربية على قيام مصور محترف تابع لإدارة البحث الجنائى بالتقاط صور محل الحادث .

(٣) لاشك أن الأخذ بنظام التصوير الملون يعتبر قدرا يسيرا من متابعة التقدم العلمى . - إذ أن انتشار التصوير من الجو أضحى من الأمور المعروفة فى كثير من الدول المتقدمة - وأيا كان الأمر فإن على المحقق عدم التردد فى طلب صور من الجو كلما وجد ذلك مفيدا .

(٤) من الأفضل استعمال مصباح ومضى فى التقاط الصور داخل المبنى على اعتبار أن الصور حينئذ يمكن رؤيتها مسبقا على زجاج خلفية الكاميرا قبل التقاطها وأن كان لا مانع من استعمال مصباح كهربائى قوى فى التقاط مثل تلك الصور مع فارق عدم امكان الرؤية المسبقة للمناظر قبل التقاط صور لها .

٣٧- تحريز الأدلة :

يجب تحريز الأدلة التى عساها ترسل إلى المعمل الجنائى لفحصها بطريقة لاتعرضها للكسر أو التلف أو التلوث مما يفسد قيمتها كأدلة . وعلى سبيل المثال يلزم مراعاة ما يلى :

١- الأشياء التى تحمل بصمات أصابع أو بصمات قفازات يلزم تحريزها بحيث لايحتك بعضها ببعض .

٢- الملابس التى عليها بقع دموية جافة أو سائل منوى جاف يلزم لف كل منها على حدة بحيث لاتنكسر البقع ، ويحسن ارفاق الجزء الملوث من الثوب بقطعة من الورق المقوى ثم تثبت فى قاع وعاء من الورق المقوى . وفى حالة الاعتداء الجنسى يجب ألا تحتك ثياب المجنى عليه بملابس الجانى .

٣- الآثار الأصلية للأدوات التى استعملت فى الجريمة يجب وقايتها من الرطوبة والتلوث فمثلا يمكن وقاية هذه الآثار من الصدأ بدهنها بقشرة رقيقة من الزيت .

٤- الاسلحة النارية يجب تثبيتها باحكام داخل صندوق خشبى دون ربطه بشىء بشرط مراعاة تعليمات هيئة البريد فى هذا الصدد قبل ارسال الأسلحة النارية بالبريد . أما الأظرف الفارغة للخرطوش والطلقات النارية فيلزم تحريز كل منها على حدة مع مادة توسيد «حشو» ناعمة ، أما أظرف الخرطوش أو الرصاص المعبأة فيجب تحريزها بطريقة تحمى ما عليها من بصمات الأصابع .

٥- محتويات المعدة يجب عند ارسالها لفحص تسممها وضعها فى آنية زجاجية

- كما يجب استخدام حامل ثلاثى للكاميرا أو قاعدة ثابتة للارتكاز عليها للتحقق من التقاط صور دقيقة خاصة أن عمق المجال محدود فى الصور التى تلتقط عن قرب . فضلا عن أن يكون فى صور التفاصيل التى تلتقط عن قرب مقياس صغير للرسم يوضع إلى جوار الشىء ، بخاصة فى صور الاصابات وآثار أدوات الجريمة ، وثقوب الطلقات النارية - على أن يتم طبع الصور الفوتوغرافية المتعلقة بمسرح الجريمة بحجم لايقل عن ٤ فى ٥ بوصات .

مشمعة بالجمع تشميعا جيدا ومحكما مع مادة حشو ، بحيث تكون الآنية من حجم مناسب لمقدار السائل للحيلولة دون تبخر ما بها من مواد طيارة . أما الأقراص المنومة وما شاكلها فيجب احكام وضعها مع مادة حشو داخل قنينة لمنع كسرها فضلا عن استخدام قطن مسامى معقم .

٦- ورق الكربون يجب أن يحرز فى صندوق صلب مع حشو كل جانب منه بقطن مسامى ، ويفضل توصيله للمعمل باليد بدلا من ارساله بالبريد .

وبصفة عامة يلزم أن تكون الأوعية التى تستخدم فى التحريز محكمة . وإذا كانت الأدلة تتكون من عدة أشياء وجب أن تحرز فى أوعية منفصلة مع وضع علامة واضحة على كل منها لبيان محتوياته - ثم تحرز كلها فى وعاء النقل - وحتى إذا كان بكل شىء علامة للتعريف به «كأن يكون له رقم مسلسل مثلا» ، فيجب أن يوضع عليه الحروف الأولى من اسم الضابط الذى حرزه وتاريخ ذلك . على أن يرفق بالحرز كشف بالأشياء المحرزه مع طلب باجراء فحصها بالنسبة لكل حرز .

وأن يتضمن الطلب الكتابى الذى يرسل للمعمل بيانات وافية بقدر الامكان عن الجريمة لتسهيل تقييم الخبير لمدى الاختبارات الضرورية والأساليب الفنية المطلوبة لها[1] .

٣٨- مأمور الضبط القضائى «ضابط التحقيق» وقواعد التفتيش :

نعنى بتفتيش مسرح الجريمة - بالدرجة الأولى - ايضاح واستكمال البناء الهيكلى لأحداث الواقعة الاجرامية المرتكبة حسب تسلسلها الفعلى والواقعى ، وطريقة ارتكاب الجريمة ، والدافع إليها أو الباعث عليها ، والأموال التى سرقت ، والآلة التى استخدمت فى احداث القتل أو الجرح ... إلخ وبمعنى آخر أعم وأشمل نعنى

(١) يجب ايضاح كيفية تتابع الأحداث وأقوال المتهم ، المجنى عليه والشهود ... إلخ ، فإن ذلك الزم بالضرورة .

بتفتيش مسرح الجريمة محاولة العثور على الآثار التى عساها فى تساندها تقيم الدليل ضد مرتكب الحادث . ففى بعض الوقائع يوفق التحقيق إلى نتائج باهرة من شأنها الاشارة إلى الجانى حتى قبل اتجاه الشبهات نحوه [١] .

ومن الأمور المتعارف عليها أن مهمة رجل البحث الجنائى فى مسرح الجريمة لاتحظى بشكر أحد ، فرجل الشارع بصفة خاصة يعتقد أن رجل المباحث يمتلك عصى سحرية تيسر له جمع المعلومات الكاملة عن شخصية المجرم ، فإذا لم يوفق عد فاشلا - غير أن تلك النظرة خاطئة : فواجب رجال المباحث هو مطاردة المجرم والقبض عليه ، أما وأجب ضابط التحقيق فى مسرح الجريمة فهو جمع الأدلة التى عساها توجد، وعلى الطرفين التعاون معا بأقصى حدود التعاون .

ومن الحقائق المؤكدة فى مسرح الجريمة أن المجرم يخلف دائما وأبدا وراءه نوعا من الأثر الذى يدل عليه كدليل مباشر ضده - ومن ثم فعلى ضابط التحقيق البحث عن هذه الآثار والتحفظ عليها لتيسير إعادة بناء هيكل الجريمة لامكان استخدامها ضد المجرم دون اغفال قيمة أى أثر كدليل مباشر - إذ يجب أن يعلم أن شيئا أو واقعة غير هامة قد تصبح بالغ الأهمية بعد فترة وجيزة ، ولذلك يجب عليه الاكتراث بكل أثر مهما كان تافها ، أيضا عليه التقدم إلى مسرح الجريمة فى هدوء وأناة ، وألا يبدأ فى مباشرة واجبه وقد تشبع ذهنه بفكر أو رأى معين ، ولا أن يتعجل فى الحكم على الأمور ، بل عليه لحظة جمع التفاصيل توقع الأسوأ دائما ، وأن يبالغ فى اجراءاته فذلك خير من أن يقتضبها - فالتحقيق المتكامل قد يزود بمعلومات تؤيد اعترافا أو تدحض مزاعم الدفاع وقت المحاكمة .

---

(١) غالبا ما يتحقق ذلك لحظة العثور على بصمات أصابع للمجرم فى مكان الحادث وسرعان ما يتم مضاهاتها فى ذات الوقت على تلك البصمات المودعة فى دولاب الحفظ - وإن كانت تلك الحالات نادرة .

ولكن ما هو الأسلوب المثالى الذى يجب على ضابط التحقيق اتباعه عند تفتيش مسرح الجريمة ؟ . نقول فى الاجابة على هذا التساؤل : لو أن ضابطا خبيرا فى التحقيق فى مسرح الجريمة طلب منه شرح كيفية مباشرة عمله فيه ، لوجد من الصعوبة وضع قاعدة على اعتبار أن مسرح جريمة ما يختلف عن مسرح أية جريمة أخرى ، وإن كانت الصفات الأساسية التى يتحلى بها الضابط الكفء فى التحقيق فى مسرح الجريمة إنما تتمثل فى سرعة البديهة لما يجب عمله فى كل حالة على حدة - بالاضافة إلى الالمام الكامل بطرق الكشف عن الأدلة وحفظها .

صفوة القول أنه يتعذر وضع قواعد محددة لاتمام أمر التفتيش ، ومن ثم فالقدر المتيقن فى هذا الصدد هو وضع بيان تقريبى يوائم بين الظروف المتباينة بصورة لا حدود لتباينها ، فمهما كانت خبرة ضابط التحقيق ، فلابد من مواجهة مواقف جديدة دائما وأبدا وبالتالى يضطر إلى مجابهة مشكلات غريبة عليه .

والتصور المنطقى لعمل الضابط المحقق - قبل مباشرة التفتيش فعلا - ينحصر فى الوقوف عند نقطة ملائمة من محيط مكان الجريمة ووضع خطة منظمة : هندسة التفتيش ، موقع التقاط الصور ، المصادر المحتملة للأدلة ، وما إلى ذلك - وهكذا يمكنه السير فى تفتيش مسرح الجريمة .

٣٩- *مسرح الجريمة وتقسيم عملية التفتيش :*

يمكن تقسيم عملية تفتيش مسرح الجريمة إلى الأجزاء الآتية :

١- التصوير (مناظر شاملة) .

٢- عملية التفتيش (إذا كانت هناك حاجة إليها بمصاحبة التصوير) .

٣- رسم أشكال كروكية لاسيما تلك الرسوم الكروكية التفصيلية التى قد يحتاج إليها التفتيش .

٤- تسجيل الملاحظات (لمجرى أثناء التفتيش) - والقاعدة - العامة هى تدوين تلك الملاحظات بين لحظة وأخرى [١] .

وتدوين الملاحظات الفورية له وجاهته إذ ليس ثمة بديل عن الملاحظات الوافية فى كل مراحل التحقيق - إذ لاشىء قد يزعج الضابط من أن يشرع فى التحقيق فى قضية قديمة لايجد فيها الملاحظات الأولية التى كان يجب أن يثبتها فريق التحقيق الأول .

وأخيرا ثمة قاعدة عامة هى أن ضابط التحقيق يجب أن يكون لماحا بصدد كل شىء مهما يكن صغيرا ، فقد يكون المجرم قد نسى شيئا وقد يبدو شىء لا أهمية له ثم يثبت بعد ذلك أنه الدليل الحاسم ، ومن جهة أخرى يجب على المحقق أن يتخذ موقف الناقد المدقق ، فلا يقبل الظروف أو الظواهر دون مناقشتها ، فقد تكون الجريمة زائفة .

٤٠- *مسرح الجريمة وديناميكية التفتيش الفعلى :*

يجب على المحقق - أثناء التفتيش - محاولة نسج هيكل تسلسلى لتصرفات المجرم ، فإذا تبين له عدم معقولية تقديراته أو وجود ثغرات فيها كان عليه معاودة التقدير من جديد ، مع استبعاد غير المعقول أولا بأول ، وهكذا يبقى احتمال واحد أو احتمالان ليس إلا .

وإذا استدعى الأمر عند التفتيش نقل أى شىء لاخلاء مكانه لحامل الكاميرا مثلا - وجب أن يضع علامة على الأرضية تبين الوضع الأصلى لذلك الشىء .

---

(١) ثمة ضابط تحقيق يأبى أن يراه أحد يدون ملاحظاته عن مسرح الجريمة ولذلك يكتفى باعداد تقريره فى مكتبه من المعلومات التى يكون قد دونها على وريقة تصادف وجودها معه وهذا يخالف الاتجاهات الحديثة .

وبالطبع يحسن دائما أن يكون ضوء النهار منتشرا لحظة فحص مسرح جريمة فى العراء - ما لم تكن هناك ضرورة ملحة - فإذا كان من اللازم اجراء الفحص فى العراء فى نور صناعى ، وجب الاحتفاظ بالمسرح كما هو بقدر الإمكان بحيث يعاود فحصه فى ضوء النهار ، إذ مهما يكن من قوة الضوء الذى يعطيه ما معه من أجهزة الاضاءة فضوء النهار هو أفضل عون للمحقق .

ولكن ما عدد من يمكن السماح لهم بالعمل فى مسرح الجريمة ؟ . نقول إثنان لا أكثر ، ويمكن لضابط واحد مباشرة التحقيق وحده ، لكن تزامل رجلين فى العمل أفضل بكثير - إذ تكون شهادتهما أمام المحكمة محل ثقة على الأقل ، على أن هناك حالات يكون التزام القاعدة فيها متعذرا ، فقد يستدعى المحقق ضابطا له خبرة فى التصوير الفوتوغرافى ليصور المكان وحينئذ يتحمل المسئولية الكاملة عن عملية التصوير ، كذلك قد يستعين المحقق مؤقتا بأفراد آخرين لرفع البصمات أو لعمل رسوم كروكية - وحينئذ أيضا يجب أن يستفاد من هذه المعونة بشرط اصدار تعليمات مفصلة إلى من يستعان بهم ، مع الإشراف عليهم إشرافا دقيقا .

٤١- *وسائل تقسيم العمل :*

من الأمور المتفق عليها أن من المستحسن أن يكون ضابطا التحقيق اللذان يعملان فى مسرح الجريمة قد اعتادا العمل معا ، أو على الأقل يستطيعان التعاون معا ، إذ لايجوز فى مسرح الجريمة أن يعملا منفصلين بل يجب أن يتعاونا كفريق .

ومن وسائل تقسيم العمل قيام أحد الضابطين بالفحص الفعلى بحيث يجرى الآخر تدوين الملاحظات التى تعن لهما - وأن يساعده فى الأدلاء بملاحظاته الشخصية أو فى فحص جزء معين من المكان [١] .

---

(١) لاشك أن شخصين يعملان معا قادران على الملاحظة - لا بمقدار شخصين فحسب بل بمقدار عدة أشخاص .

وهكذا يحققان الكثير من مناقشتهما لمختلف احتمالات وجود الأدلة وطريقة ارتكاب المجرم لجريمته ... إلخ .

هذا ومن الأفضل فى الجرائم الخطيرة الا يكلف الاخصائيون فى فحص مسرح الجريمة إلا بمهمة الفحص وحدها من أجل تفرغهم للفحص - إذ لو ربط بين العمل فى مسرح الجريمة وبين عمليات فحصه لاهملت الأخيرة فى العادة ، وعلى الضابط الاخصائى الذى يكلف بعمليات فحص مسرح الجريمة أن يتعاون مع ضابط التحقيق - وأن كان يتعذر تقسيم العمل على هذه الصورة بين الاخصائيين أحيانا نظرا لعدم توفر العدد الكافى منهم - على أنه لابد من الفصل بين العملين كلما أمكن ذلك .

٤٢- رجل الشرطة وأساسيات التفتيش :

ثمة أساسيات يجب أن يلم بها رجل الشرطة بصدد التفتيش تنحصر فيما يلى :

١- قبل أن يطأ رجل الشرطة مكان الحادث عليه أن يجمع كافة المعلومات والوقائع الأساسية ممن يكون قد سبقه إليه ، إذ من الأمور الهامة أن يكون المحقق ملما بجزئيات الواقعة قبل أن يبدأ فى فحص مسرح الجريمة ، لذلك يجب عليه أن يصدر أوامره لمرؤوسيه فى التو واللحظة باتخاذ ما يراه من الاجراءات الوقائية - وأن يدونها وقت وصوله مع التعرف على الأشخاص الذين تسللوا إلى مسرح الجريمة .

٢- عند ولوج رجل الشرطة إلى مسرح الجريمة ذاته عليه أن يلتزم غاية الحرص ، خشية وجود ثمة أدلة محتملة على الأرضية وعلى مقابض الأبواب ومفاتيح النور ... إلخ ، وإلا يستبعد وجود مثل هذا الاحتمال .

٣- قبل البدء فى فحص المكان على رجل الشرطة تأمل مكان الحادث حتى يحول دون اغفال أى ظرف قد يغير من مجرى تفكيره - بمعنى ضرورة تقييم الوضع تقييما دقيقا ، وعليه أيضا مسح المكان وما يحيط به من الداخل أو الخارج مسحا شاملا ودقيقا ، وأن يرقب تصرفات الجانى وأن يتساءل بينه وبين نفسه دائما «لماذا فعل المجرم ذلك» ؟ .

٤- على رجل الشرطة أن يدون كل ما يصل إليه من معلومات مشفوعة بما يعن له من ملاحظات أولا بأول [١] وعليه قياس أبعاد كل شيء مع تسجيلها ووصفها قبل نقلها أو فحصها بالتفصيل . بمعنى ضرورة ذكر أوصاف كل ما يتصل بمسرح الجريمة من أشياء وتفاصيل بدقة وعناية .

٤٣- *مراسلو الصحف ومسرح الجريمة* .

السبق الصحفى يدفع مراسلو الصحف - لاسيما فى الجرائم الكبرى أو ذات الحساسية الخاصة إلى تصوير مسرح الجريمة ، ونحن نرى أنه لايصح للضباط السماح لاحد بمثل ذلك إلا إذا رخص به ضابط أعلى، أو إذا لم يكن ثمة مانع يحول دون ذلك.

وعلى الضابط أن يستوثق من أن مراسلى الصحف لايطلعون على أدلة أو ظروف وجدت فى مسرح الجريمة إذ قد تكون ضرورية فى كشف غوامض الجريمة ، فالقاعدة العامة هى أن المجرم وحده هو الذى يمكن أن يستفيد من الاطلاع على البيانات التى كشفت الشرطة النقاب عنها ، ولذلك لايجوز البتة اعطاء مثل هذه البيانات للصحافة إلا إذا كان الغرض من ذلك معاونة التحقيق وأن يصرح الضابط المختص بذلك .

والرأى عندى أن الضابط الذى يسمح بالتقاط صور فوتوغرافية لمسرح الجريمة لايستهدف الصالح العام بقدر ما يرمى بذلك من اثارة الجمهور واشباع رغبتهم فى هذا المقام .

وأخيرا يجدر القول أنه يحدث أحيانا أن يصل مراسلو الصحف إلى مسرح الجريمة قبل وصول الضابط المكلف بفحص البلاغ ، وغالب الأمر أن أشخاصا من سكان الحى أو رجال الاسعاف يستدعونهم ، وهنا لايجوز تحت أية ظروف أن يعطى الضابط الموجود فى مسرح الجريمة أية معلومات لهؤلاء المراسلين ، وعلى الضباط جميعا ، ألا يختصوا مراسلا بذاته عند الأدلاء بمعلومات لا تتاح لغيره بالطريق الرسمى المقرر -

وهذا يمكن أن يكون أحد الأعذار التى يتعلل بها الضابط عند عدم الأدلاء بالمعلومات - على أن الضابط فى تعامله مع مراسلى الصحف يجب أن يكون حازما فى غير فظاظة ، وإذا أصر الصحفى على تجميع أية إيضاحات وجب عليه أن يتذكر أن الصحف تقدم عونا فى تحقيق الجرائم الكبرى ، لكن عليه أيضا أن يغفل هذا العون من أجل محافظته على مسرح الجريمة .

٤٤- ولكن ماذا عن دعوة الطبيب إلى مسرح الجريمة :

كقاعدة عامة لايجوز السماح - حال استدعاء الطبيب بالدخول إلى مسرح الجريمة إذا كان به ثمة مصاب أو وفاة لم يقطع بشأنها ، أما إذا ظهرت علامات الموت بصورة قاطعة «تيبس ، زرقة أو شحوب ، تعفن ، بدء تحلل» فلا يجوز استدعاء الطبيب إلا بعد اتمام المرحلة الأولى للتحقيق ، ولايجوز بأى حال من الأحوال أن يطلب إلى الطبيب الانتظار إلى أن تتم هذه المرحلة . وعلى المحقق بصفة دائمة العمل على توطيد علاقة التعاون مع الطبيب ، إذ التعاون من عوامل استيفاء التحقيق بصورة موفقة .

٤٥- فحص الجثة التفصيلى ومتى يبدأ :

إذا كان ما يزال هناك شخص ميت فى مكان الجريمة فليس للمحقق أن يبدأ بفحص تفصيلى للجثة ، فإن ذلك قد يجعل المحقق يهمل فحص جوانب أخرى من المكان تتطلب عناية سريعة منه ، وكذلك قد لايكون فحص الجثة دقيقا كما لو كان المحقق قد كون صورة واضحة لما يحدث فيما لو كان بدأ بفحص المكان كله ، فالقاعدة إذن هى ارجاء الفحص التفصيلى للجثة إلى ما بعد اتمام الفحص الأساسى لمسرح الجريمة، إذ أن أدلة هامة قد تذهب مع الريح إذا تم نقل الجثة إلى المشرحة مثلا قبل اتمام هذه المرحلة وهكذا إذا فحص باقى المكان قبل فحص الجثة فقد تعطى الجثة معلومات أثمن مما لو سار الأمر بعكس ذلك . ثم إنه فى أثناء الفحص الأساسى لمسرح الجريمة قد

يكون المحقق قادرا على كشف الوقائع التى لم تكن معروفة قبل ذلك ، والتى قد تكون ذات قيمة كبيرة من حيث علاقتها بما يوجد على الجثة من أدلة . على أن ذلك لايعنى أن فحص الجثة فحصا يكفى للدلالة على أسلوب الوفاة لايجوز أن يسبق فحص مسرح الجريمة [١] .

ومن الأفضل دائما ترك الضابط للأشياء فى مواضعها الأصلية حتى يتمكن المحقق دائما من إعادة بناء الأحداث فى سرعة إذا ما تبين له أن الخطوات المنطقية فى إعادة البناء لا تستقيم مع ما ذهب إليه ، وهكذا يستطيع المحقق البدء من جديد فى تتبع خطوات الجريمة ، فإذا بدا ضرورة نقل الجثة لإعادة بناء الجريمة ، وجب ألا تنقل فى تعجل ، بل تترك فى موضعها ووضعها الأصلى إلى ما بعد اجراء دراسة وافية لها وتسجيل هذه الدراسة ، وقد يكون اجراء مثاليا فى بعض الأحوال أن يترك المتوفى طوال الليل حتى صباح اليوم التالى ، وإن كان من الأفضل دائما تشريح الجثة فورا بمجرد تسجيل وضع المتوفى ، وإذا كان الغرض من نقل الجثة هو مجرد حفظها فى المشرحة ، كان ذلك خطأ جسيما [٢] ، ولا مانع من أن يكون الفحص الأولى بواسطة طبيب باثولوجى اخصائى فحصا سطحيا ، مع إعادة الفحص بدقة فيما بعد .

---

(١) يجب دائما تعيين درجة حرارة الجثة وتقدير ذلك من العوامل التى تساعد على معرفة وقت الوفاة .

(٢) احترام الميت لايصح ولا يجوز أن يؤثر على هذا الأمر .